عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

بدء خصم ضريبة الدمغة عن عملاء كروت المحمول

القاهرة ـ أ.ش.أ: بدأت شركات المحمول الثلاث في مصر «اتصالات» و«فودافون» و«موبينيل» اعتبارا من امس الموافق أول مارس خصم ضريبة دمغة بقيمة 51 قرشا شهريا، وذلك من عملاء الكارت المدفوع مقدما. وقالت مصادر بالشركات إن ضريبة الدمغة والبالغ إجماليها 6,10 جنيهات عن المشترك الواحد سنويا ستوجه حصيلتها بالكامل لمصلحة الضرائب المصرية بدون أى مستقطعات تذكر. وكانت شركات المحمول الثلاث في وقت سابق تتحمل الضريبة نيابة عن عملاء الكارت المدفوع مقدما، غير أنها عدلت من استراتيجيتها لتبدأ تحصيل الضريبة من عملائها، كما نفت وزارة المالية فرض أية ضريبة جديدة على المحمول.

يبدأ تنفيذه منتصف العام المقبل.. وطوله 50 كيلومتراً

جسر الملك عبدالله يربط مصر والسعودية بتكلفة 3 مليارات دولار

الرياض ـ أ.ش.أ: اتفقت وزارتا النقل السعودية والمصرية على إعادة إحياء مشروع الجسر البري بين البلدين، ومن المقرر أن يبدأ الجانبان مباحثات جدية خلال الأسابيع القليلة المقبلة لوضع الخطوط العريضة والتفاصيل الفنية للمشروع، على أن يتم تنفيذه اعتبارا من منتصف العام المقبل.

وكشف مصدر مسؤول بوزارة النقل السعودية في تصريح لصحيفة «الوطن» السعودية امس عن بدء العمل في تنفيذ مشروع الجسر البري الرابط بين السعودية ومصر منتصف العام المقبل.

واتفق الجانبان على إطلاق اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على المشروع ليسمى بجسر الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وأكد أن الأسابيع القادمة ستشهد وضع الخطوط العريضة لبداية المشروع، مشيرا إلى أن التكلفة المبدئية للجسر تبلغ 3 مليارات دولار.

وأوضح المصدر أن وزارة النقل السعودية وضعت تاريخا مبدئيا للعمل بالمشروع وهو منتصف 2013، لكنه أشار إلى أنه ستتم مناقشة ذلك مع الجانب المصري، مؤكدا أن الجسر سيمتد من منطقة تبوك بين رأس حميد ومضيق تيران إلى مدخل خليج العقبة في مصر عبر البحر الأحمر بطول 50 كيلومترا.

وأضاف المصدر أن فوائد الجسر ستكون كبيرة جدا للبلدين، أهمها تيسير حركة التجارة والأفراد، خاصة في مواسم الحج والعمرة، وحركة العمالة المصرية بدول الخليج والسياحة، فضلا عن اختصار الوقت والجهد والمسافة فيما بينهما، كما أنه سيختصر على مصر مسافات كبيرة مع دول شمال أفريقيا ودول شرق خليج العقبة ودول الخليج جميعا وسورية والعراق والأردن، حيث ان المسافة لا تتعدى 20 دقيقة.

صورة لمشروع جسر الربط بين مصر والسعودية كما انتشرت على مواقع الانترنت

وأوضح أن هناك دراسات مالية أكدت أن تكلفة المشروع يمكن استردادها خلال عشر سنوات فقط عن طريق رسوم عبور الحجاج والمعتمرين والسياح والعاملين في دول الخليج.

من جانبه، كشف رئيس جمعية الطرق العربية ورئيس هيئة الطرق والكباري الأسبق ومسؤول ملف مشرع الجسر البري بين مصر والسعودية اللواء فؤاد عبدالعزيز في تصريحات خاصة لصحيفة «الوطن» السعودية، عن تشكيل لجنة متخصصة بوزارة النقل المصرية لدراسة إحياء مشروع الجسر البري بين البلدين.

وأضاف عبدالعزيز أن وزير النقل المصري د.جلال السعيد كلفه بإعداد ملف كامل عن المشروع، وأسباب توقفه وموقع تنفيذه وتكلفة إنشائه، خاصة بعدما أثير الموضوع قبل يومين داخل البرلمان المصري على خلفية طلب إحاطة قدم لرئيس البرلمان حول أسباب توقف تنفيذ المشروع. وقال مسؤول الملف ان المشروع جاهز للتنفيذ، خاصة أن هناك ترحيبا سعوديا كاملا، وكان من المقرر وضع حجر الأساس في عام 2006. وأكد اللواء عبدالعزيز أنه يعمل في هذا الملف منذ عام 1988، مشيرا إلى أن جلسات عمل مكثفة جمعته ومجموعة «بن لادن» السعودية، والتي من المتوقع أن تنفذ المشروع إذ تم التشاور في كل الأمور الهندسية والفنية، مشيرا إلى أن المشروع بانتظار إشارة البدء.

من جانبه، أكد الخبير الأمني والإستراتيجي اللواء سامح سيف اليزل في تصريح خاص لصحيفة «الوطن» السعودية، على أهمية مشروع الجسر البري بين مصر والسعودية في تسهيل حركة التجارة بين البلدين خاصة السياحة البرية الوافدة من السعودية إلى مصر، مستبعدا أي عوائق أمنية تحول دون تنفيذ المشروع.

ووفقا لمحللين اقتصاديين، سينعش الجسر الحركة التجارية بين البلدين، ويصبح ممرا دوليا لدول الخليج العابرة إلى دول شمال أفريقيا، وهو ما يسهم في تحقيق تنمية شاملة لكل المنطقة الشمالية للسعودية وخاصة تبوك، كما سيعمل على إنعاش الحركة التجارية في ميناء ضباء، بجانب تعظيمه من المكانة السياحية لمنتجع شرم الشيخ الذي يقبل عليه السياح الخليجيون.

وتأتي تجربة الجسر السعودي ـ المصري على غرار تجربة جسر الملك فهد الذي يربط بين السعودية والبحرين وبدأ العمل فيه سنة 1982 بتكلفة بلغت نحو 3 مليارات ريال، إلا أن الجسر السعودي ـ المصري يبدو مختلفا بعض الشيء حيث يربط قارتين ببعضهما البعض، ويتوقع أن يختصر الجسر المسافات والزمن ويفسح المجال لكثير من الاتفاقيات والتعاون التجاري بين البلدين، الى جانب وقفه نزيف الدم على الطريق البري بين مصر والسعودية، إضافة إلى تأمينه راحة أكبر لعشرات الآلاف من الحجاج والمعتمرين، خاصة في اختصار الوقت الذي تستغرقه الرحلة حاليا. كما يتوقع أن يسهم في الحد من استخدام العبارات، وهو ما سيقلل من المخاطر التي تتعرض لها العمالة المصرية المتنقلة بين البلدين.

وزير المالية المصري: مساعدات السعودية مجرد «تصريحات ديبلوماسية»

القاهرة ـ د.ب.أ: وصفت وزارة المالية المصرية تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بشأن التزام المملكة بدعم مصر بنحو 3,75 مليارات دولار بأنها مجرد «تصريحات ديبلوماسية» عن اتجاه مستقبلي لم يرق إلى التنفيذ حتى الآن.

وقال ممتاز السعيد وزير المالية، في تصريح لصحيفة «المصري اليوم» أمس إن الوزارة لم تتلق مساعدات أو شيكات من السعودية بخلاف المنحة التي بادرت المملكة بتحويلها بقيمة 500 مليون دولار لدعم الميزانية، في مايو العام الماضي.

وأضاف أن الحكومة «ترحب بجميع المساعدات من الدول العربية الشقيقة والصديقة مادامت غير مشروطة»، لكنه أشار إلى «عدم تفعيل هذه المساعدات التي وعدت بها الدول لدعم الاقتصاد المصري في ظل الأزمة الراهنة».

وكان وزير الخارجية السعودي قال إن بلاده «التزمت بدعم مصر لمواجهة التحديات التي يعاني منها الاقتصاد من خلال حزمة مساعدات بلغت 3,750 مليارات دولار».

وقال الفيصل إن المملكة بعثت وفدا من الصندوق السعودي للتنمية إلى القاهرة لبحث العناصر التنموية من حزمة المساعدات، مشيرا إلى أنه جرى توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التعاون الدولي المصرية بحيث تحدد القاهرة المشاريع ذات الأولوية لدراستها من قبل الصندوق، إلا أن الجانب المصري لم يتمكن من ذلك لأسباب داخلية تم إيضاحها في خطاب تلقاه الصندوق الشهر الماضي.

وأشار الفيصل إلى أن المملكة قدمت أيضا مساعدات عينية تمثلت في تأمين 48 ألف طن متري من غاز البترول المسال «البوتاجاز» لمصر.

العوا: ما حدث لـ «موسى» فاق الحد.. وعقوبة الردة ليست حداً

قال د.محمد سليم العوا، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، ان ما حدث مع عمرو موسى أمر فاق الحد، مبديا استياءه عندما علم بما حدث من احتجاز «موسى» وإهانته هو وعدد من أفراد حملته بمحافظة الشرقية، مضيفا: ان هذا التصرف مهما كان من عمله فهو تصرف غير لائق ولا يحتمل، وأعظم تعبير عن الرفض للمرشح هو ألا تذهب لمؤتمره، إنما الذهاب لإفساد المؤتمر تصرف غير حضاري وغير سياسي وغير لائق.

وأكد العوا خلال حواره ببرنامج «مصر الجديدة»، الذي يقدمه الداعية الإسلامي خالد عبدالله، على قناة الناس انه ترشح لانتخابات الرئاسة استجابة لضغوط من أساتذته وأبنائه وتلاميذه وأصدقائه.

وأوضح المرشح المحتمل للرئاسة، ان هناك انفلاتا أخلاقيا في البلد، وهناك سقوط للقدوة بعد نجاح الثورة في مصر، وسقوط حسني مبارك بسبب شعور الشباب بأنهم هم على صواب والكبار على خطأ، لأن الذي يخسر القدوة يخسر كثيرا من الخير، وسيجد نفسه في نفس الموقف من عدم الاحترام والاستهانة عندما يكبر.

ولفت العوا الى انه قد انتهى من دراسة طويلة جدا منذ عام 1972 الى ان عقوبة الردة ليست حدا، وقد ارتد عدد كبير من الناس في عهد الرسول ﷺ، ولم يقتلهم، وقد انتهيت من مجموعة الأدلة الشرعية الى ان عقوبة الردة تعذيرية، وهذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية، والإعدام يكون لصاحب الردة المغلظة الذي يخرج مقاتلا للدولة الإسلامية.

وألمح العوا قائلا: هذا البلد حمى حرية الفكر الى أبعد الحدود ومازال يحميها ولا يجوز التعرض لثوابت الأمة الدينية أو الفكرية.

د.محمد سليم العوا

مغادرة المتهمين في قضية التمويل الأجنبي على متن طائرة أميركية خاصة

القاهرة ـ د.ب.أ:غادرت مطار القاهرة مساء أمس طائرة أميركية خاصة أقلت المتهمين الأجانب في قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني والذين تم رفع حظر السفر عنهم.

وغادر 17 من هؤلاء الأجانب على متن الطائرة الأميركية وهم 9 أميركيين من بينهم ادم صامويل لحود ابن وزير النقل الأميركي و8 من جنسيات مختلفة من بينهم صربيان ونرويجيان كان قد تم إلقاء القبض عليهم مع عدد من المصريين ومنع سفرهم الى خارج البلاد والتحقيق معهم الى ان تم رفع الحظر عن سفرهم بواسطة قاضي المعارضات وسداد السفارة الأميركية كفالة قدرها 32 مليون جنيه.

وكانت مصادر مسؤولة بمطار القاهرة الدولي أكدت امس وصول تعليمات لسلطات المطار المختصة تفيد برفع حظر السفر المفروض على الاميركيين المتهمين في قضية التمويل الاجنبي الخاصة بمنظمات المجتمع المدني والسماح لهم بالمغادرة في اي وقت وأي شركة طيران.

وكان محامي عدد من المتهمين في قضية «التمويل الاجنبي»، قال أنه ابلغ برفع حظر السفر عن بعض المتهمين، بكفالة قدرها مليونا جنيه مصري «330 الف دولار»، وأكد انه «لا يوجد اي من المتهمين قيد الاعتقال».

وقالت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون، ان بلادها ليس لديها ما يؤكد رفع حظر السفر المفروض على نشطاء اميركيين في مصر، لكنها قالت انها تعتقد ان الخلاف بشأن انشطة المنظمات غير الحكومية سيحل «في المستقبل القريب جدا».

وبخلاف الاميركيين فانه بين العاملين في المنظمات غير الحكومية مصريون وصرب ونرويجيون وألمان، يواجهون جميعهم تهما بتلقي تمويل اجنبي دون موافقة من السلطات المصرية.

وتقول المنظمات انها سعت طويلا للتسجيل في مصر وتصف الحملة ضدها بأنها جزء من موجة قمع للمجتمع المدني من جانب الحكام العسكريين الذين تسلموا السلطة بعد تنحي الرئيس حسني مبارك العام الماضي.

ومن بين هذه الجمعيات المعهد الديموقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي اللذان تربطهما صلات فضفاضة بالحزبين الاميركيين الرئيسيين، ومن بين المتهمين سام لحود ابن وزير النقل الاميركي ومدير المعهد الجمهوري الدولي في مصر.

وعقدت الجلسة الاولى للمحاكمة يوم الاحد الماضي، وأرجئت الى 26 ابريل وهو ما زاد الآمال بين مؤيدي النشطاء في اسقاط القضية لتجنب الحاق مزيد من الضرر بعلاقات مصر مع حليفتها، وقبل يوم من قرار رفع حظر السفر تنحى القاضي الذي ينظر القضية عنها دون اعطاء اسباب، ولكنه علل تنحيه وهيئة المحكمة بالكامل بسبب «استشعارهم الحرج»، فيما لم يوضح اي شيء.

مرتضى: قضايا الشعب أهم من حامد وأم حامد!

شهد المؤتمر الصحافي الذي عقده المستشار مرتضى منصور وأعلن خلاله ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة انتقادات حادة وجهها مرتضى لأعضاء مجلس الشعب.

رفض منصور التجاوزات التي تحدث من بعض أعضاء البرلمان ضد السلطتين القضائية والتنفيذية، وانه لا يجوز أن يتدخل البرلمان في سلطتين مستقلتين ولا يجوز أن يتحدثوا في الجلسات عن هيكلة الشرطة، لأن ذلك من اختصاص السلطة التنفيذية، وان قيام المجلس باستدعاء رئيس الوزراء ووزير الداخلية «كل شوية» لاستعراض العضلات عليهما غير مقبول تماما لأن الحكومة الحالية هي لتسيير الاعمال وسترحل بعد ثلاثة أشهر. وأكد مرتضى ـ حسب دنيا الوطن ـ أنه لا يجوز أن يتحدث النواب عن إقالة النائب العام لأن البرلمان مهمته سن التشريعات ومناقشة قضايا الجماهير، وهذا أهم من مشكلة «حامد وأم حامد».

ووصف «مرتضى» ما يحدث في الشارع المصري بأنه انفلات أخلاقي وأمني في نفس الوقت وان مصر تحولت الى دولة فوضى، ولذلك وضع عنوانا في برنامجه إعادة دولة القانون والقضاء على الانفلات الأمني وانه انتهى عصر أن يكون الحاكم سيد الشعب وإنما خادم الشعب ويجب أن يتم طي صفحة حسني مبارك والنظام السابق وترك القضاء ليأخذ مجراه.

وعن الملف الاقتصادي وصف مرتضى منصور سحب الحكومة 20 مليار دولار من الغطاء الاستراتيجي للعملة الصعبة بأنه جريمة وأن مصر تعيش في حالة عصيان مدني منذ يناير العام الماضي لأن معظم المواطنين يطالبون بمطالب فئوية ولا يعملون. ورفض اتهامه بقتل المتظاهرين في موقعة الجمل، وقال: ان قاضي التحقيق محمود السبروت «مزور» والشهود متهمون حاليا بشهادة الزور أمام النيابة العامة، وقال: اسألوا حماس عن موقعة الجمل.

وعن العلاقات مع أميركا أشار الى أنها مثل باقي الدول نحترمها وتحترم كرامتنا وأهلا بها، ولكن اذا جاءت علينا فسأقطع رقبة أميركا.

وعن اتفاقية كامب ديفيد أشار الى أن احترام المعاهدات مهم، ولكن من يخالف فنحن سنلغيها فورا.

في الحلقة الأخيرة من كتابه "مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان"

هيكل يكشف صراع جمال وعلاء على التوريث.. ورفض طنطاوي

أنهى الكاتب محمد حسنين هيكل شهادته على عصر الرئيس السابق حسني مبارك، بالحلقة الأخيرة من كتابه «مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان»، متناولا قضية التوريث، وعلاقة مبارك بنجليه، وظهور المشير محمد حسين طنطاوي في عهد مبارك. ويقول هيكل في حلقته الأخيرة من كتابه التي ننشرها نقلا عن صحيفة «الشروق»: كانت قضية «التوريث» هي الدليل والإثبات الأظهر لمقولة أن الذين يعرفون كل شيء عن مبارك هم في الواقع لا يعرفون شيئا عنه!

فلقد توصل كثيرون ممن يعرفون مبارك إلى أنه يريد توريث ابنه الأصغر، وأن ذلك مشروع يعمل جادا لتحقيقه، ولم أكن واحدا من الذين يعرفون مبارك، ومع ذلك فقد كان احساسي دون دليل يسنده أن الرجل في حسه الداخلي الدفين لا يريد ذلك، لا بتفكيره ولا بشعوره، بل لعله ينفر من الحديث فيه، لأنه يذكره بما يتمنى لو ينساه!

محمد حسنين هيكل

وبمعنى أكثر وضوحا فهو لا يمانع أن يرث ابنه رئاسته، لكن تصرفاته تشير الى أنه ليس مستعدا أن يحدث ذلك في حياته، وهو في مأزق حقيقي، لأنه بذلك الحال في وضع رجل يقبل ولا يقبل ووصل الإلحاح على الخطط والسيناريوهات إلى حد الجزم بأنه كاد أن يتحقق فعلا يوم عجز الرئيس مبارك عن إلقاء حديثه أمام مجلس الشعب في شهر نوفمبر 2003، فقد قيل والرواة من الداخل أنه حين عجز الرئيس وكاد يسقط على الأرض وتأجلت الجلسة قرابة ساعة في انتظار مقادير خارج حساب البشر خطر ببال أحد «أبرز» رجال الحاشية أنه في حالة حدوث المكروه الذي كان يحوم حول القاعة التي نقل إليها مبارك محاطا بأطبائه أنه من المتصور أن يدخل رئيس مجلس الشعب ليعلن أن قضاء الله نفذ، وبينما المجلس مأخوذ بالمفاجأة، غارق في الدموع والأحزان يتقدم عدد من نواب الحزب الوطني باقتراح مبايعة الابن وفاء للأب وتكريما له واستمرارا لمنهجه، ولم يكن الشك يخالج أصحاب هذا الاقتراح في أن التصويت عليه بالموافقة سيكون ساحقا.

والمدهش ـ وهذا الجزء من الرواية تسنده شواهد ـ أن أصحاب هذا الاقتراح تداولوه همسا، بينما كان أطباء مبارك يحيطون به يرسمون القلب، ويقيسون النبض، ويغرسون الإبر، وغيرهم مشغول بما بعد ذلك إذا فشلت جهودهم، وللدقة فليس فيما سمعت أن أحدا فاتح قرينة الرئيس مبارك في هذا الأمر أثناء الأزمة، فقد شاء من تداولوا الفكرة «ألا يسببوا لها حرجا أثناء لحظات قلقها، كما أنهم خشوا أن يتبدى حرجها بردة فعل عفوية بالتردد»، وقد مضوا في تصرفهم، حتى جاء أحد الأطباء يقول لهم «إن الرجل بخير، وأنه يستطيع خلال ربع ساعة من الآن أن يعود لإنهاء خطابه، حرصا وتجنبا للأقاويل، لو أنه خرج من المجلس دون أن يراه أحد من النواب الجالسين في قاعة مجلس الشعب».

وفاتت الفرصة لكن الحالمين بالخطط والسيناريوهات لم ينسوا، فقد بدت لهم فرصة وتكرر نفس الخاطر عندما قصد الرئيس مبارك إلى «هايدلبرج» لعملية جراحية ظنوها غير مأمونة وتكرر نفس الشيء عندما بدأ التفكير في الرئاسة الخامسة لمبارك، واقتراح الحالمين هذه المرة أن يجيء الرئيس في اللحظة الأخيرة ويوجه خطابا مؤداه «أنه لاعتبارات العمر والصحة يقدم لهم ابنه بديلا له»، لكن المحاولات كانت تصل إلى نقطة معينة، ثم يبدو فجأة أن اندفاعها يتباطأ، وأن خطاها تتعثر حتى تتعطل تماما، وتدور العجلة كما ظلت تدور منذ سرت فكرة التوريث على استحياء مع مطلع القرن الحادي والعشرين!

وفي الحقيقة فإن تحفظ المؤسسة العسكرية على التوريث ورد ضمنا أثناء الاستفتاء على تعديلات دستورية جرى تفصيلها خصيصا على مقاس الوريث سنة 2006، وجرى إقرارها وسط معارضة متزايدة، ورفض شعبي واضح، جعل المشير محمد حسين طنطاوي يبدي رأيا، مؤداه أنه وكل القادة يرجون الرئيس مراعاة قاعدة مستقرة في السياسة المصرية تنأى بالقوات المسلحة عن أي دور يفرض عليها احتكاكا بالداخل السياسي والآن كانت الرسالة الواضحة فيما قاله المشير طنطاوي أن القوات المسلحة لا تريد أن يزج بها في مشاكل داخلية قد تنشأ من رفض شعبي لقبول التوريث.

لكن الغريب أن الرئيس مبارك لم يظهر منه ضيق بهذا التحذير، وكانت كثرة إشارته له دليل على أنه لاقى شيئا بالقبول عنده، وتلك قضية تحتاج إلى بحث نفسي يصل إلى العمق البعيد عما هو كامن ومكبوت!

وكالعادة فإن كل فعل له رد فعل، كما أن كل تصرف مخالف للطبيعة له ضرائبه المضاعفة، ومن ذلك أن أصبح شائعا على نحو مقلق أن حديث التوريث أثر سلبا في أجواء الأسرة الرئاسية، لأن الابن الأكبر أحس أن الأصغر نال الحظوة، وبدأت بين الأخوين جفوة تحولت إلى هوة، ورغم السواتر من كل نوع فقد رأى الناس طرفا من مظاهر تردى العلاقة بين الأخوين، فالأخ الأكبر الذي يعتبر نفسه صاحب الاستحقاق الطبيعي (إذا كان هناك حق) راح ينتهز الفرص ليؤكد وجوده، ولعله اختار مجال الرياضة لظهوره، وفيها ملاعب كرة القدم وهو من عشاقها (وبالتالي فهو الأقرب إلى جماهيرها وهم حزب أغلبية في البلد).

وفي مباراة مصر والجزائر خرج الابن الأكبر على الناس بما تصوره تعبيرا عن الوطنية المستثارة ـ دون داع ـ حتى وصل إلى حد الطلب علنا من السفير الجزائري أن يرحل عن مصر، ويتحداه على شاشة التلفزيون موجها له الخطاب: ماذا تنتظر لترحل؟ ويضيف ألفاظا تسيء للعلاقات بين البلدين بكل تأكيد، وزاد على ذلك أن الابن الأكبر راح يكثف حملاته وظهوره على الساحة العامة، بما فيها لقاءات ودية غير معلنة مع بعض الكتاب المعروفين بمعارضتهم للأخ الأصغر وتوريث الحكم له وكان ذلك مناخا مقلقا في بيت الرئاسة إضافة إلى توترات أخرى ووصلت العلاقات بين الأخوين إلى مشاهد مؤسفة، لابد أن وقعها كان قاسيا على الأب!